برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 4- 2007/6/8

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

الحسابات السنوية لعام (2006): الجزء الثاني

مقدمة للمجلس للنظر

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2007/6-F/1/2
10 May 2007
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي:
(http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

المدير، مكتب المراجع الخارجي:	Mr G. Miller	رقم الهاتف: 7136-207798-0044
المراجع الخارجي، المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة:	Mr R. Clark	رقم الهاتف: 066513-2577

الرجاء الاتصال بالسيدة.Panlilio C، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

International Audit

تقرير المراجع الخارجي

برنامج الأغذية العالمي - إعداد الكشوف المالية لعام 2006- خطوة صوب اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع

يقدِّم المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة خدمات المراجعة الخارجية لبرنامج الأغذية العالمي. والمراجع الخارجي، وهو السير جون بورن، معيَّن من قِبَل المجلس التنفيذي طبقاً للنظام المالي. وبالإضافة إلى التصديق على حسابات **البرنامج** بموجب المادة 14 من النظام المالي، فإنه يملك، طبقاً للمهمة الموكلة إليه، سلطة رفع التقارير إلى المجلس التنفيذي بشأن مدى كفاءة الإجراءات المالية والإجراءات العامة للتنظيم والإدارة في **البرنامج**.

ويوفر المكتب خدمات المراجعة الخارجية للمنظمات الدولية، وهو يعمل في استقلال تام عن دوره باعتباره المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة. ويعمل لدى المكتب فريق متخصص من الموظفين المؤهلين مهنياً ممن يتمتعون بخبرة واسعة في مراجعة حسابات المنظمات الدولية.

وتهدف عملية مراجعة الحسابات إلى توفير ضمانات مستقلة للدول الأعضاء، وتعزيز الإدارة المالية والتسيير والإدارة في البرنامج، ودعم الأهداف التي يعمل على تحقيقها.

المحتويات

الفقرات

الملخص 1-5

معلومات أساسية. 6-7

الدروس المستفادة من إعداد الكشوف المالية لعام 2006. 8-11

التغييرات في السياسات المحاسبية. 12-19

استنباط النظم المالية لدعم المعايير المحاسبية الدولية 20-27

إدارة مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 28-32

الملخص

1- أكدت الأمانة، في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، أنها سوف تعرض كشوفها المالية السنوية غير المراجعة بشأن عام 2006 على هذا المجلس التنفيذي[1]. وتمثل هذه الحسابات الخطوات الأولى صوب تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المعايير الدولية) كأساس للإبلاغ المالي الذي يقدمه **البرنامج** بدءا من يناير/كانون الثاني 2008. وطلبت الأمانة أن يستعرض المراجع الخارجي إعداد الحسابات من دون أن يقدم رأي عن المراجعة. وقد نفذ مكتبنا هذا الاستعراض وأوردنا استنتاجاتنا وتوصياتنا في التقرير. وسوف نقدم رأي مراجعة الكشوف المالية للفترة 2006-2007، تمهيدا لعرضها على المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2008.

2- ويغطي هذا التقرير المجالات الرئيسية الأربعة لبرنامج الأمانة بشأن تنفيذ المعايير الدولية للقطاع العام استنادا إلى الدروس المستفادة من إعداد الحسابات السنوية لعام 2006 مع التطلع صوب التغييرات المحتملة في السياسات المحاسبية وغيرها من التغييرات، على سبيل المثال، في نظم معلومات الإدارة التي ربما تكون ضرورية للتأكد من الامتثال بالمعايير الدولية للقطاع العام. كذلك درسنا الترتيبات بشأن إدارة تنفيذ المعايير الدولية وأبقينا على علاقة وثيقة مع فريق مشروع المعايير الدولية لا سيما حول القضايا المستجدة وتطورات السياسات المحاسبية طوال السنة.

3- وقد زودنا فريق مشروع المعايير الدولية وأعضاء الأمانة بنسخ عن دليل الامتثال للمعايير الدولية الذي أعده المكتب الوطني للمراجعة في المملكة المتحدة. وقد صمم هذا الدليل للمساعدة على توجيه التحول إلى الإطار المحاسبي للمعايير الدولية ويتضمن قوائم مراجعة يمكن في ضوئها تقدير مدى امتثال البيانات المحاسبية للمعايير الدولية. ويمثل هذا الدليل جزءا من التزاماتنا كمراجعين خارجيين لحسابات **البرنامج** لدعم المنظمة لتحسين إبلاغها المالي، وتسهيل تحسين اتخاذ القرارات والإدارة المالية والتسيير الجيد.

4- وقد نجحت الأمانة في إعداد الكشوف المالية السنوية لعام 2006 في الوقت المناسب. وهذا من شأنه أن يضمن أساسا جيدا لتحسين المعايير الدولية، لكن تحديد التغييرات المطلوبة في السياسات والنظم المحاسبية يتطلب إدارة نشطة وقوية للمشروع. ولقد حددنا خطرين رئيسيين يهددان التحول والتنفيذ السهل للمعايير الدولية، وهو ما نعتقد أن على الأمانة معالجته. وتتعلق هذه الأمور بضمان زيادة إدراك الموظفين لمتطلبات المعايير الدولية والجدول الزمني لتنفيذ النظام المحاسبي المتطور "والمتوافق مع المعايير الدولية". كذلك نرى أن الرقابة الداخلية في مجال الإدارة المالية والإبلاغ يلزم تحسينها في ضوء الصرامة الإضافية اللازمة لإعداد الكشوف المالية في إطار المعايير الدولية بدءا من عام 2008.

5- واتخذت الأمانة إجراءات لتحقيق التحسينات في نوعية ومصداقية الإبلاغ المحاسبي والمالي من جانب البرنامج، بما في ذلك إقرار المصروفات، عندما تسلم السلع أو الخدمات، وتقديم الكشوف المالية السنوية. ووفقا لبرنامج عملنا المقدم إلى المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2006[2]، فإن استعراضنا يتضمن عددا من الملاحظات والتوصيات التي تستهدف إفادة المجلس التنفيذي والأمانة في تعزيز رقابة الإدارة على إعداد البيانات المحاسبية في الكشوف المالية. ولقد اقترحنا سبع توصيات تهدف إلى ما يلي:

- استعراض الإدارة على نحو فعال وفي الوقت المناسب عند إجراء الكشوف المالية؛
- مواصلة العمل لتسوية الحسابات المعلقة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- الالتزام بمتطلبات المعايير الدولية بشأن إقرار التكلفة الكاملة لخدمات الموظفين؛

[1] WFP/EB.2/2006/5-A/1

[2] WFP/Eb.2/2006/5-E/1

- استكمال، في الوقت المناسب، الرقابة الإدارية المالية على إعداد الكشوف المالية؛
- تحسين الإبلاغ عن أرصدة البائعين بما يتمشى مع المعايير المحاسبية؛
- التوزيع الدقيق للإيرادات والمصروفات على الفترات المحاسبية المالية الملائمة؛
- إعداد، في الوقت المناسب، الكشوف المالية لعام 2008 بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

معلومات أساسية

6- اتفقت الأمم المتحدة على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كأساس لإعداد تقاريرها المالية بدءا من عام 2010. واتفق المجلس التنفيذي في اجتماعه في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، على أن ينفذ البرنامج هذه المعايير بدءا من يناير/كانون الثاني 2008. واعتبارا من نفس التاريخ، سوف يتحول البرنامج من فترة محاسبية لسنتين إلى فترة محاسبية سنوية. ونتيجة لذلك، سوف يتلقى المجلس التنفيذي كشوفا مالية مراجعة بصورة سنوية. وشرع البرنامج في تنفيذ برنامج عمل يهدف إلى ما يلي:

- تحديد التغييرات في سياساته المحاسبية التي ستكون ضرورية في تنفيذ المعايير الدولية؛
- وتعديل نظمه لتجميع المعلومات المطلوبة وفق نموذج عملي؛
- استعراض نظمه الإدارية للتأكد من أنها وضعت على النحو المناسب لإعداد كشوفه المالية ،في الوقت المناسب، على أساس سنوي.

7- وقرر **البرنامج**، كخطوة أولى في هذه العملية، إعداد الكشوف المالية السنوية لعام 2006 استنادا إلى سياساته المحاسبية الموجودة والتي تعتمد على المعايير المحاسبية الراهنة لمنظومة الأمم المتحدة. وقد قدمت الأمانة هذه الحسابات إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها كوثيقة. وهذه الحسابات لم تخضع للمراجعة، ذلك أن **البرنامج** يعمل حاليا وفق النظام المالي على أساس دورة الإبلاغ كل عامين. ومن جهة أخرى، ورغم أننا لم نستكمل جميع الإجراءات الضرورية لتقييم رأي كامل حول المراجعة بشأن مقتضيات المعايير الدولية حول المراجعة، فقد استعرضنا نظم الأمانة بشأن إعداد الكشوف. وعلى أساس الاستعراض، فقد قدمنا رسالة إدارية إلى الأمانة، وكذا التقرير إلى المجلس التنفيذي حول تحضيرات البرنامج لتنفيذ المعايير الدولية للقطاع العام. أما منهجنا وعملنا، فقد صمما خصيصا لدراسة التغييرات في السياسات المحاسبية واللازمة لضمان الامتثال للمعايير المحاسبية، وتأثير هذه التغييرات في السياسات على النظم وعلى العمليات الإدارية. وتناول استعراضنا أربعة جوانب من برنامج الأمانة بشأن تنفيذ المعايير الدولية كما يلي:

- الدروس الناجمة من إعداد الحسابات السنوية لعام 2006؛
- التغييرات في السياسات المحاسبية التي تلي تنفيذ المعايير الدولية وتأثيرها؛
- تطوير النظم المالية لدعم المعايير الدولية؛
- ترتيبات إدارة مشروع تنفيذ المعايير الدولية.

الدروس المستفادة من إعداد الكشوف المالية لعام 2006

8- مع أن الأمانة ما انفكت تحسن نوعية ودقة المعلومات المقدمة في الكشوف المالية، فإن مصداقية بعض البيانات المؤيدة لا تزال تحتاج إلى استعراض دقيق. ولقد حددنا عددا من القضايا المهمة المطلوبة في الكشوف المالية والمقدمة أساسا إلينا لاستعراض التعديلات اللازم ادخالها. وبالإجمال، فقد حددنا التسويات التي بلغ مقدارها الإجمالي 255 مليون دولار والتي قد تم تصحيحها قبل تقديم الكشوف المالية إلى المجلس التنفيذي. وقد خفضت هذه التسويات الاحتياطات المبلغ عنها وأرصدة الصندوق بمقدار 220 مليون دولار من أصل 427 2 مليون دولار، لتبقى 207 2 ملايين دولار (أي بتخفيض مقداره 9 في المائة)، وهي تتعلق أساسا بما يلي:

- التلكؤ في ،في الوقت المناسب، استعراض الإدارة قبل تقديم مسودة الكشوف للمراجعة؛
- توزيع الإيرادات والمصروفات على الفترات المالية الملائمة؛
- عدم كفاية استعراض الناقص للكشوف المالية لضمان التقيد بسجلات النظام المحاسبي ومستلزمات البيانات المحاسبية.

9- وهكذا، فإن نطاق التغييرات في العرض وفي السياسات، والإطار الزمني لإعداد الكشوف المالية السنوية، استلزما استعراض الإدارة الفعالة للنتائج المالية لتقليص الحاجة إلى تعديل لاحق للجداول الزمنية والبيانات المحاسبية والأرقام نتيجة لاستعراض المراجعة. وحدد استعراضنا تعديلات تتجاوز 12 مليون دولار اللازمة للأرصدة المالية غير المستخدمة والواردة في المذكرة 15 والتي ظلت خافية على الإدارة قبل إصدار الكشوف المالية.

التوصية 1: لقد أوصينا، كجزء من عملية تخطيط الحسابات، أن تجري الأمانة استعراضا، في الوقت المناسب، وفعالا لنوعية الكشوف المالية قبل تقديمها للمراجعة.

10- واستعرضنا، بصورة أولية، استجابة الأمانة لمجالات الاهتمام التي أبرزناه في تقريرنا عن الكشوف المالية للفترة 2004-2005(3):

- لقد وجدنا أن عمليات التسوية المصرفية، وهي رقابة إدارية أساسية على مدى ملاءمة وسلامة السجلات المحاسبية، بما في ذلك التصفية الفورية لبنود التوازن بين النقدية في الكشوف المصرفية والنظام المحاسبي لشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات، كانت قد استكملت في الوقت المناسب وعلى نحو دقيق. وفي نهاية 2006، بلغ مقدار بنود التوازن في التسويات المصرفية قيمة إجمالية تتجاوز 165 مليون دولار (13 مليون دولار صافي)، منها 6 ملايين دولار (0.6 مليون دولار صافي) ظلت مستحقة لأكثر من 90 يوما. وفي المقارنة، نرى أنه في نهاية عام 2005، كانت هناك قيمة إجمالية مقدارها 452 مليون دولار ظلت مستحقة، منها 21 مليون دولار ظلت مستحقة لأكثر من 90 يوما، و30 مليون دولار، ظلت مستحقة لأكثر من سنة.
- وأشار تقريرنا عن الكشوف المالية للفترة 2004-2005، إلى عدد مهم من سجلات المدفوعات قديمة العهد التي دفعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نيابة عن البرنامج، والتي لم يكن لها مقابل في سجلات البرنامج. وفي نهاية

(3) WFP/EB.A/2006-A/1/3

2006، ونتيجة للجهود الكبيرة التي بذلت للتوفيق بين سجلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرنامج، فقد ظهر رصيد مقداره 8 ملايين دولار (خفض من 30 مليون دولار في نهاية 2005) يتضمن ما يزيد عن 30 000 معاملة قيمتها الإجمالية 48 مليون دولار (100 مليون دولار في 2005) تنتظر المضاهاة. وظل نحو 3.5 مليون دولار (المبلغ الإجمالي 21 مليون دولار) معلقة لأكثر من 12 شهرا. ويتبين من المذكرة 6، حول الكشوف المالية، أن البرنامج قد أحال 4.9 مليون دولار من هذه المدفوعات إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتحليل والتسوية.

11- ونحن نرحب بهذه التحسينات في الرقابة المالية الأساسية، لكن، في ضوء المتطلبات السنوية للإبلاغ المالي في إطار المعايير الدولية، لا يزال هناك مجال واسع للمزيد من التحسينات.

التوصية 2: نحن نوصي الأمانة بأن تواصل بذل جهودها لتوضيح البنود المعلقة من حساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير ما يضمن بأن تكون سجلات المصروفات كاملة وأن تكون المدفوعات سليمة.

التغييرات في السياسات المحاسبية

12- يقتضي اعتماد المعايير المحاسبية للقطاع العام مزيدا من المتطلبات الماسة لتحديد وتطبيق السياسات المحاسبية بأسلوب متناسق. ونتيجة لتغيير سياسات الإبلاغ عن الاستثمارات السنوية بالقيمة السوقية، والتي طبقت العام الماضي، فقد أدخلت الأمانة تغييرا جديدا في السياسات المحاسبية في عام 2006، كجزء من التقدم التدريجي صوب المعايير المحاسبية الدولية وبوجه خاص لإقرار المصروفات، عندما تقدم الخدمات والسلع، أو حينما تتطلب الالتزامات القانونية مدفوعات.

13- وقد أيدنا هذا التغيير في السياسات بما يتفق مع الممارسات المحاسبية المقبولة عموما، ويعزز الإدارة المالية بتقليص المخاطر، ذلك أن الالتزامات غير الصحيحة تتحفظ على التمويل في نهاية الفترة المحاسبية. ففي التزامات الفترة 2004-2005، ألغي ما يتجاوز 1 مليون دولار، من الفترة 202-2003 نظرا لأنها لم تعد صحيحة.

14- وفي الفترات المالية السابقة، اشتملت المصروفات أيضا على مجموع أوامر الشراء غير المدفوعة في نهاية الفترة المحاسبية. فأوامر شراء السلع والخدمات التي لا تستلم في نهاية فترة محاسبية ما، تسجل الآن كالتزامات بلغت 496 مليون دولار في المذكرة 2هاء 2. وتكشف المذكرة 3 جيم التعديلات التي أدخلت على أرقام الفترة السابقة للمساعدة في مقارنة النتائج مع الفترة 2004-2005.

تكاليف الموظفين بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

15- وكما تبين في المذكرتين 2 واو و12 باء، فإن الالتزامات المتعلقة بالموظفين، كالإجازات المتراكمة ومستحقات نهاية الخدمة، تسجل كمصروفات عند دفعها. وبلغت الاستحقاقات التقديرية 31.4 مليون دولار، منها 17.9 مليون دولار استحقاقات للموظفين الفنيين وموظفي الخدمة العامة الموجودين في روما، و13.5 مليون دولار للموظفين الميدانيين الذين يشرف عليهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

16- وبموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن المصروفات ينبغي أن تسجل عندما تقدم الخدمات ذات الصلة أو توجد التزامات قانونية بالدفع. ونظرا لأن الإجازات المتراكمة واستحقاقات نهاية الخدمة تنشأ عن خدمات سابقة قدمها

الموظف، فنحن نعتبر ان الالتزامات يجب تسجيلها كمصروفات، وذلك كجزء من المعايير الدولية في عام 2008، مع احتياطي يسجل في الحسابات حتى يتم الدفع فعلا. ومثل هذا الإجراء المحاسبي له انعكاسات تمويلية، لكنه يتيح تقديرا ومقارنة أكثر دقة لتكاليف الموظفين في فترة محاسبية معينة.

التوصية 3: نحن نوصي بأن تضمن الأمانة تقيدا بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن إقرار خدمات الموظفين التي قدمت قبل نهاية الفترة المحاسبية.

17- وسوف تتطلب المعايير المحاسبية مزيدا من دراسة السياسات المحاسبية، كالمتعلقة، مثلا، بإقرار الإيرادات. ففي الوقت الراهن، يسجل البرنامج تسهيلات المقر الرئيسي كأموال أمانة، ذلك لأنه يسترد المبالغ التي دفعت للإيجار والصيانة من الحكومة المضيفة. فالكشوف المالية تسجل أي أرصدة مستحقة في كشف الأصول والخصوم دون تسجيل الخدمات كإيرادات ومصروفات.

18- وإن أموال الأمانة هذه التي تسجل تكاليف التسهيلات، تلبي مذكرات السياسات المسجلة في الكشوف المالية. وحين إجراء استعراضنا، كانت الأمانة تعكف على استعراض تقيد هذه السياسات وغيرها بالمعايير المحاسبية الدولية التي بموجبها تشمل الإيرادات تدفق الاستحقاقات الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة في الأصول الصافية.

19- وكما أشير إليه في تقريرنا إلى المجلس التنفيذي عن تكلفة تعبئة الموارد، فإن البرنامج يتلقى مساهمات غير منظورة من الخدمات العينية كالإعلانات التي يمكن أن تترتب عليها استحقاقات تتمثل في زيادة الأصول الصافية على شكل تمويل وموارد، قد لاتتحقق الا خلال عدد من السنوات. ولذا، فنحن نحث الأمانة على الإبقاء على استعراضها المستمر للسياسات المحاسبية بهدف التأكد من أن تسجيل الإيرادات والمصروفات يتفق تماما مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية.

استنباط النظم المالية لدعم المعايير المحاسبية الدولية

20- يتطلب تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية تطبيق النظم المحاسبية التي تتيح خطة فعالة للتسجيل الدقيق للبيانات الإضافية، بما يتفق والمعايير المحاسبية. كذلك يتطلب إعداد الكشوف المالية السنوية تطبيقا فعالا ورقابة صارمة فيما يتعلق بالضوابط المالية الموجودة. وحدد استعراضنا مجال تعزيز تنفيذ النظام المالي.

استكمال الرقابة المالية في مواعيدها

21- تسجل المساهمات في نظام إدارة الموارد حالما يصبح **البرنامج** على دراية بالمساهمات المتوقعة. وعندما يتحصل **البرنامج** على تأكيد مكتوب من الجهة المانحة، يحول المبلغ المتعهد به من نظام إدارة الموارد كإيرادات إلى النظام المحاسبي في شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات. وبنهاية كل فترة مالية، تتم التسوية ما بين سجلات نظام إدارة الموارد وشبكات **البرنامج** للمعلومات للتأكد من أن جميع الإيرادات قد سجلت بدقة تبعا للكشوف المالية.

22- ولم تكتمل تسويات عام 2006 إلا بعد أن صدرت الكشوف المالية، ونتيجة لاستعراضنا، فقد وجدنا أن المبالغة في الإيرادات والمساهمات المتوقع الحصول عليها، ومقدارها 69 مليون دولار، لم تتم تسويتها في الحسابات. ونتجت هذه المبالغة في التقدير عن خطأ معروف في النظام يؤدي إلى ازدواج القيود المالية المنقولة إلى شبكة **البرنامج** للمعلومات.

ويجب التخلص من جوانب القصور في النظام بعد الارتقاء إلى المرحلة الثانية لشبكة **البرنامج** للمعلومات والتي ستبدأ في عام 2008.

23- كذلك كشف استعراضنا عن تبخيس قيمة الأصول والخصوم بما يتجاوز 14 مليون دولار، نتيجة تصفية مقبوضات ومدفوعات البائعين، بما يتعارض مع المعايير المحاسبية للأمم المتحدة. وقد نشأ الخلل عندما أغفل المسؤولون قيد التفاصيل الضرورية عند تسجيل استردادات مال قيد التحصيل مما ترتب عليه أن سجل النظام المحاسبي مبلغا جديدا مستحق الدفع بدلا من إلغاء المبلغ المستحق التحصيل. وبناء على استعراضنا، فقد وافقت إدارة المالية على إعداد دليل إضافي للموظفين حول إجراءات القيد، وأن تعزز، بدءا من عام 2007، رصد واسترجاع معلومات سجلات البائعين إذا لم يستكمل المسؤولون الإجراءات كليا.

24- وخلصت هيئة مكتبنا إلى أنه لا يزال هناك مجال لتعزيز إجراءات الرقابة الإدارية التي تتيح ضمانا إزاء الأرقام المحاسبية قبل استعراض الإدارة للنتائج المالية.

التوصية 4: نحن نوصي، كجزء من تخطيط إعداد الحسابات، أن تنسق الأمانة استكمال، في الوقت المناسب، الضوابط الإدارية بما يتيح استعراض الكفاءة الإدارية الفعالة للكشوف المالية، قبل تقديمها للمراجعة.

التوصية 5: نحن نوصي أن تتأكد الأمانة من أن الرصد الدقيق لشطب أرصدة البائعين قد تم الحفاظ عليه للتأكد من أن الأصول والخصوم يتم قيدها بدقة، بما يتفق مع المعايير المحاسبية ذات الصلة.

تسجيل توزيع الإيرادات والمصروفات بحسب الفترات المالية

25- إن الانتقال الناجح إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يستلزم توزيعا دقيقا للإيرادات والمصروفات لكل فترة محاسبية مالية سنوية. والتوزيع الدقيق للإيرادات والمصروفات لفترة الإبلاغ المالية الملائمة، يعد جانبا أساسيا من الإدارة المشتركة التي تمكن المجلس التنفيذي من إجراء تقدير دقيق لإحساس الأمانة بالمسؤولية تجاه أصول **البرنامج**، وإجراء مقارنة فعالة بين الفترات المحاسبية، والحد من المخاطر التي تكتنف الوفاء بالميزانيات أو تحقيق أهداف الأداء جراء عمليات التسجيل غير الملائمة.

26- وقد كشف فحصنا لتوزيع الإيرادات والمصروفات أن من المطلوب اتخاذ مزيد من الإجراءات الصارمة لضمان توزيع الإيرادات والمصروفات بحسب الفترات المالية السنوية. وقد حددنا ما يلي:

- أن إيرادات بلغت قيمتها 101 مليون دولار، ورد بشأنها تأكيد خطي بالتبرع بها في عام 2007، لكنها قيدت فعلا لعام 2006؛
- وهناك مصروفات بلغت 46 مليون دولار، مقابل خدمات أو سلع سلمت في عام 2006، لكن المصروفات سجلت في الفترة المحاسبية لعام 2007. وتظهر القيود أساسا بسبب أن التسجيلات تقيد عند استلام فواتير البائعين بدلا من وقت استكمال الخدمات، وهو ما يتعارض مع توجيهات شعبة المالية والسياسات الجديدة لقيد المصروفات عندما تقدم خدمة ما.

التوصية 6: نحن نوصي أن تعزز الأمانة توزيع الإيرادات والمصروفات بحسب الفترات المحاسبية الملائمة، وفق ما يلي:

- **فيما يتعلق بفترة قصيرة ما، تقيد الإيرادات والمصروفات بعد نهاية كل سنة قبل إقفال السجلات المحاسبية وإعداد الكشوف المالية؛**
- **التأكد من أن الإيرادات والمصروفات تقيد تبعا للفترة المحاسبية وفق ما تثبته السجلات المحاسبية؛**
- **إعادة إصدار الخطوط التوجيهية مشفوعة بالدروس الناجمة عن إعداد الحسابات المالية لعام 2006.**

27- يتمثل أحد أهداف مشروع المرحلة الثانية لشبكة معلومات **البرنامج** تنفيذ نظام يكون قادرا على إعداد كشوف مالية تتقيد بالمعايير المحاسبية الدولية، فضلا عن وظيفة إضافية تتعلق بالمخزونات والأصول الرأسمالية وغير ذلك من البيانات المحاسبية الإضافية التي تقتضيها المعايير المحاسبية الجديدة.

إدارة مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

28- ومن أجل دفع المبادرة إلى الأمام، فقد أنشأت الأمانة فريقا لمشروع المعايير المحاسبية تحت رعاية نائب المدير التنفيذي للشؤون الإدارية. ويرتبط هذا الفريق، على نحو وثيق، مع فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالمعايير المحاسبية، التي تقوم بوضع الخطوط التوجيهية المحاسبية في المجالات ذات الأهمية. وقد نصح فريق المعايير المحاسبية في **البرنامج** فريق هذه الفرقة حول تقييم الموجودات، بما في ذلك المخزونات السلعية الغذائية لدى **البرنامج**، التي ستظهر وفقا للمعايير المحاسبية الدولية في الكشوف المالية، للمرة الأولى، في عام 2008، ويمكن أن تمثل أصولا مهمة في **البرنامج**. وفي نهاية مارس/آذار 2007، بدأت هذه الفرقة باستعراض الخطوط التوجيهية وهي تتعلق بأحد عشر مجالا آخر من المجالات المحاسبية، بما في ذلك استحقاقات الموظفين والعائدات والصكوك المالية والعملة الأجنبية. وهناك عامل مهم في النجاح يتمثل في التأكد من أن المعلومات المالية اللازمة بشأن الكشوف التي تتقيد بالمعايير الدولية يمكن ربطها - وتقديمها من خلال ترقية النظام المحاسبي للمرحلة الثانية من شبكة معلومات **البرنامج**.

29- ولقد حافظ مكتبنا على صلة وثيقة مع فريق مشروع المعايير الدولية، حيث يزود فريق هذه المعايير والأمانة بنسخ من توجيهات الامتثال للمعايير الدولية التي أعدها مكتب المراجعة الوطنية في المملكة المتحدة، والتي تشكل جزءا من التزامنا كمراجعين خارجيين **للبرنامج** لدعم المنظمة في تحسين إعداد تقاريرها المالية وتسهيل اتخاذ القرارات على نحو أفضل، والإدارة المالية، والتسيير الجيد.

30- وترى هيئة مكتبنا أن هناك خطرين اثنين رئيسيين يتعلقان بالجدول الزمني لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام:

- الوعي بالمتطلبات المستقلة لنشر البيانات المحاسبية في المكاتب على الصعيد العالمي؛
- التنفيذ المتزامن للمرحلة الثانية لشبكة معلومات **البرنامج**.

31- وللتصدي للخطر الأول، تواصل الأمانة عقد الاجتماعات الإقليمية الدورية المتعلقة بالتمويل لتحديث معلومات الموظفين حول متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، وقد أنشأت موقعا إليكترونيا على الشبكة لإحاطة الموظفين بالمعلومات. وفي مارس/آذار 2007، بدأ فريق المعايير المحاسبية بتخطيط جدول زمني لتدريب الموظفين فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية

وذلك بالتنسيق مع تدريب موظفي شبكة معلومات البرنامج للمرحلة الثانية. ونحن نخطط لتمحيص مدى تفهم وإدراك المكاتب الميدانية لمتطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وذلك كجزء من زياراتنا الميدانية المخططة لعام 2007.

32- وفي ضوء تحديث شبكة معلومات **البرنامج**، فإن الموعد المتوقع لانطلاق المرحلة الثانية لهذه الشبكة هو نهاية مارس/آذار 2008، أي بعد أربعة أشهر من موعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وإن التخطيط الراهن يتمثل في إحلال النظام الجديد محل النظام القديم دون تطبيقهما بالتوازي. وخلال فترة الثلاثة أشهر بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2008 سوف يكون هناك عدد من الأولويات الإدارية بشأن التمويل تشمل إعداد الكشوف المالية لفترة عامين تغطي الفترة المالية 2006-2007 والتدريب على تطبيق شبكة معلومات البرنامج للمرحلة الثانية. وبعد تطبيق المرحلة الثانية هذه، فإن المعاملات المقيدة بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2008 ربما تتطلب قيدا مختلفا للنظام المحاسبي السابق، الأمر الذي يمكن أن يؤثر في الانتقال الناجح للمعلومات بين النظامين ما لم تقيد المعاملات مرة أخرى في النظام الجديد.

التوصية 7: نحن نحث الأمانة على التأكد مما يلي:

- **أن الجدول الزمني لتطبيق المرحلة الثانية لشبكة معلومات البرنامج يمكن من إتاحة وقت كاف لوضع كشوف مالية قابلة للمراجعة في نهاية 2008، بما يتفق والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛**
- **أن تكون الصعوبات المالية التي حددت أثناء استعراضنا المالي للكشوف المالية لعام 2006، قد عولجت تماما وبلغت إلى الموظفين.**